براءة يوسف عليه السلام

نظرات في معنى الهمّ في قوله تعالى عن يوسف عليه السلام ﴿وَهَمَّ بِهَا﴾

الشيخ أ.د. حاكم المطيري

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحَمْدُ لله وكفى، وصلى الله وسلم على النبي المصطفى، وعلى آله وصحبه ومن لسنته وسبيله اقتفى وبعد..

فهذه مناظرة ظريفة وقصة طريفة -حدثت سنة ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م بعد وصولي للدراسة في جامعة برمنغهام بإنجلترا لاستكمال مرحلة الدكتوراه في الدراسات الإسلامية- بيني وبين الشيخ الفاضل محمد الحبر يوسف وكان إمام مسجد أمانة معاذ الخيرية وخطيبه، ونعم الأخ كان علما وأدبا وسماحة خلق ورحمة، وقد دخلت عليه يوما المكتبة وهو يقرأ في أضواء البيان للشيخ الشنقيطي، وكانت له به عناية، وبعلم التفسير عموما، وإذا هو يقرأ في سورة يوسف، فبادرني بالسؤال: ما تقول في قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدۡ هَمَّتۡ بِهِۦۖ وَهَمَّ بِهَا لَوۡلَآ أَن رَّءَا بُرۡهَٰنَ رَبِّهِۦ ﴾ فهل وقع منه همّ؟

فقلت له: الظاهر عندي أنه لم يقع، فما يقول الشنقيطي فيها؟

فقال: يرى أنه همّ بها؛ كما هو قول عامة السلف!

فقلت: لا أظن الشنقيطي كما أعرفه من منهجه يذهب إلى هذا الرأي!

فقال: هذا كلامه بين يدي! وأخذ يقرأه فإذا هو يذكر قول أئمة التفسير، وكأنه يفهم من قوله الميل لهم!

فقلت: أكمل القراءة لا يمكن أن يرجح هذا القول، وإنما هاب أن يخالف الأئمة وإن كان يميل إلى خلاف قولهم.

ثم أكمل القراءة وإذا الشنقيطي يقول: (والأجرى على قواعد العربية عدم وقوع الهم) ثم ذكر كلام الأئمة!

فتنازعنا في ما الذي ترجّح عند الشنقيطي فيها، وما الرّاجح فيها؟

فقال لي الشيخ محمد: تأمل الآيات واكتب فيها ما يفتح الله عليك.

فرجعت إلى البيت وكنت أسكن مع الأخ الكريم أحمد اللوغاني، وشرعت في كتابة نظرات وتأملات في آية الهمّ في سورة يوسف، فلما فرغت منها أتيته بها من الغد، فقرأها

الشيخ محمد وكتب عليها اعتراضاته، وأعطانيها، فرجعت بها وكتبت الإجابة عما استشكله، فإذا البحث يصبح محاكمة ليوسف عليه السلام وإثبات براءته حتى من الهمّ! فلما قرأها الشيخ محمد أثنى على ما كتبت، ومع ذلك أصر على رأيه فيها، وأنه رأي الشيخ الشنقيطي!

فتركته، فلما جاء من الغد أو بعد يومين؛ أتيت إلى أمانة معاذ، فلما رآني أخذ يكبر بأعلى صوته: الله أكبر الله أكبر!

فقلت: ما بك؟

فقال: رأيت رؤيا عظيمة!

قلت: خيرا إن شاء الله!

قال: رأيت كأني في درس الشيخ الشنقيطي والطلبة حوله وهو يفسر القرآن – ونسيت هل ذكر في الرؤيا أنه يفسر سورة يوسف أو بشكل عام – وإذا الشنقيطي يقول بأعلى صوته: معاذ الله، معاذ الله!

فقلت للشيخ محمد: ها قد أجابك الشيخ الشنقيطي نفسه، ونفى عن نفسه ما نسبته إليه، فلا تعد!

فأخذ الشيخ محمد يسبح الله ويتعجب من الرؤيا والقصة كلها!

ثم بعد ثلاث سنوات طلب مني ندوة في ديوان الشيخ د. جاسم الفهيد، فكانت نظرات تربوية في سورة يوسف، وذكرت ما يؤكد نفي الهم عن يوسف فيها، فاستشكل الحضور هذا القول، وأخذت أجيب عن اعتراضاتهم، فلما قلت: ما تقولون في قول امرأة العزيز ﴿مَا جَزَآءُ مَنۡ أَرَادَ بِأَهۡلِكَ سُوٓءًا﴾ هل يصدق على من همّ بها أنه أراد سوءا؛ فتكون صادقة في اتهامه أم لا؟

فقال الشيخ جاسم على الفور: هذه هي الفاصلة والحاسمة!

وهذا ما وجدته مما كتبته آنذاك بخط يدي من النظرات في هذه الآيات، ولم أجد ما كتبه الشيخ محمد الحبر من استشكالات.



❁ نظرات في معنى الهمّ في قوله تعالى عن يوسف ﴿وَهَمَّ بِهَا﴾:

قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَـٰنَ رَبِّهِۦ ﴾

اختلف أهل التفسير في معنى الآية على أوجه أرجحها وأشهرها:

١- أن المراد بالهم هو خاطر ورد على قلبه عليه السلام صرفه الله جَلَّ جَلَالُهُ بالبرهان.

٢- أن الهم المذكور لم يقع أصلًا؛ لقيام البرهان الصارف له.

وقد قدَّم صاحب (الأضواء) القول الثاني وذكر أنه الجاري على قواعد العربية، ثم كأنه رجح القول الآخر -لكثرة من قاله من السلف- والصحيح أن الهمَّ لم يقع من يوسف عليه السلام والأدلة هي:

❁ **أولًا:** أن الأصل حمل اللفظ على ظاهر معناه حتى تقوم القرينة الصارفة له. والهمُّ في ظاهر الآية؛ العزم على الفعل.

فإذا قيل: همَّ بالشيء، تبادر إلى ذهن السامع: أي عزم عليه. ولا يأتي الهمُّ بمعنى الخاطر إلا مع قرينة، وإلاّ لكان كلا اللفظان مترادفين، ولا قائل به، فالهمُّ هو العزم على الفعل،

والخاطر سابق عليه، والأصل أن لكل لفظ مدلوله الخاص به فإذا استُعمل أحدهما بمعنى الآخر؛ فلقرينة دالّة عليه وسبب داعٍ إليه.

۞ **ثانيًا:** أنه على افتراض أن الهمَّ في اللغة يأتي بمعنى الخاطر وإن لم تكن هناك قرينة فالأصل تفسير القرآن بالقرآن وبالسنة ولم يأت (الهمّ بالشيء) في القرآن إلا بمعنى العزم عليه؛ كما قال تعالى: ﴿وَهَمُّواْ بِمَا لَمْ يَنَالُواْ﴾ ﴿وَهَمُّواْ بِإِخْرَاجِ ٱلرَّسُولِ﴾ ولم يرد في القرآن (همّ به) بمعنى (خطر له)، وكذلك السنة؛ كما في قوله ﷺ: (لقد هممتُ أن آمر بالصلاة فتقام، وآمر بحطب فأحرِّق على رجال لا يشهدون الصلاة بيوتهم لولا ما فيها من النساء والصبيان)، وجاء في الحديث: (أصدق الأسماء حارث وهمامّ)، لكون العبد بين هم وعزم ونية على فعل الشيء، وتنفيذ لهذا العزم والهمَّ بالحرث والعمل، وكذلك حديث: (إذا همَّ العبد بالحسنة...) أي: عزم عليها.

والمقصود أن النصوص لم يرد فيها (الهمَّ ب) إلاّ بمعنى (العزم على) خاصة نصوص القرآن؛ فالأولى تفسير القرآن بالقرآن.

❁ **ثالثًا:** أنه على افتراض أن في نصوص القرآن والسنة ما يدل على ذلك؛ فإن في الآية نفسها ما يرجح كون المراد بالهمَّ فيها (العزم) حيث ذكرت الآية همَّ امرأة العزيز بيوسف، ثم عطفت عليه همَّ يوسف بامرأة العزيز، فدلّ ذلك على أن كلا الهمَّين من جنس واحد، وحمل أحدهما على العزم والثاني على الخاطر لا دليل عليه من الآية، بل المتبادر إلى ذهن القارئ أنَّ كلا منهما همَّ بالآخر لولا أن الله صرف يوسف بالبرهان وعصمه عن مباشرة ما همَّ به.

❁ **رابعًا:** أنه لو كان المراد الخاطر لقال ﴿وَهَمَّ﴾ دون ذكر حرف الجرِّ والضمير ﴿بِهَا﴾؛ لأنه يمكن حينئذٍ القول بأن يوسف همَّ وخطر له خاطر في نفسه؛ كما يقال: (ضربت الرجل وضرب)، فإذا قيل: (ضربت الرجل وضرب برأسي) كان ذلك توكيدًا للضرب الواقع. فقوله في الآية: ﴿وَهَمَّ بِهَا﴾ توكيد على أنه ليس مجرد خاطر؛ بل عزم على مقابلتها بمثل همِّها به.

❁ **خامسًا:** وعلى افتراض أنه خاطر خطر في نفسه حين راودته امرأة العزيز، فإن هذا الخاطر لم يقع أصلًا، فسواء كان الهمُّ في الآية بمعنى (العزم) أو (الخاطر)؛ فقد نفى

الله جَلَّجَلَالُهُ وقوعه من يوسف بقوله: ﴿لَوۡلَآ أَن رَّءَا بُرۡهَٰنَ رَبِّهِۦ﴾ و(لولا) حرف امتناع وقوع الشيء لوجود غيره، ففي الآية تقديم وتأخير أي: (لولا أن رأى برهان ربه همَّ بها) فلما رأى البرهان لم يقع الهمَّ سواء قيل هو العزم أو هو الخاطر.

۞ **سادسًا:** أنه إذا لم يقدّم ويرجّح هذا القول؛ فإن الآية تبقى في حاجة إلى تقدير محذوف بعد ﴿لَوۡلَآ أَن رَّءَا بُرۡهَٰنَ رَبِّهِۦ﴾ أي: لفعل ما همَّ به أو ما خطر له، والأصل عدم الإضمار؛ فلا تحتاج إلى تقدير محذوف على الوجه الأول؛ بينما تحتاجه على القول الثاني، والأولى في التفسير، عدم الإضمار والتقدير.

۞ **سابعًا:** أن سياق الآيات السابقة واللاحقة كلها تؤكد عدم وقوع الهمَّ، فقوله بعد أن قالت هيت لك ﴿مَعَاذَ ٱللَّهِ﴾ دليل على أن يوسف قد استعاذ بالله منذ اللحظة الأولى، وأن رفضه كان حاسمًا لا تردد فيه ولا تلجلج، ولا يأتي الخاطر بفعل سوء لمن كان هذا حاله منذ أول وهلة؛ معاذ الله!

ثم قوله بعد ذلك: ﴿إِنَّهُۥ رَبِّيٓ أَحۡسَنَ مَثۡوَايَ﴾ فتذكره بعد الاستعاذة بالله لفضل الله عليه وإحسانه إليه أو تذكر إحسان عزيز مصر عليه في هذا الموقف؛ دليلٌ على أن يوسف قد

بلغ الغاية في الإخبات إلى الله جَلَّجَلَالُهُ والاعتصام به وبلغت نفسه في هذا الموقف أعلى درجات الكمال البشري؛ فهو في حال تسمو عن أن يخطر له في نفسه تنفيذ رغبتها؛ بل هو في أقصى درجات العبودية والإخبات إلى الله جَلَّجَلَالُهُ؛ ولهذا كان النبي ﷺ يتعجب من صبر يوسف على السجن، وكان يقول: (الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم) وجاء في الحديث: (سبعة يظلهم الله في ظله -ورجل دعته امرأة – فقال: إني أخاف الله) وهذا حال الربانيين الذين حال خوفهم من الله بينهم وبين أن يفكروا أو يخطر عليهم خاطر السوء ثم بعد أن تذكر نعمة ربه عليه؛ قال: ﴿إِنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ فقدَّم الاستعاذة بالله ثم استحضر نعمته عليه ثم ذكر عاقبة الظالمين؛ فهو قائم مقام الربانيين يذكرها ويذكر نفسه بالله جَلَّجَلَالُهُ وعاقبة الظالمين؛ فأنّى له أن يخطر بنفسه خاطر السوء وهو في مقام العبودية لله بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واستحضار إحسان الله وشديد عقوبته؟!

۞ **ثامنًا:** أنه قال عنه جَلَّجَلَالُهُ بعد ذكر الهمَّ ﴿كَذَٰلِكَ لِنَصۡرِفَ عَنۡهُ ٱلسُّوٓءَ وَٱلۡفَحۡشَآءَۚ إِنَّهُۥ مِنۡ عِبَادِنَا ٱلۡمُخۡلَصِينَ﴾.

فدل على أن الله عصمه في هذا الموقف من السوء والفحشاء؛ لكونه من العباد المخلصين الذين اصطفاهم الله على العالمين، ولو أن الهمَّ قد وقع منه فعلًا؛ لكان قد وقع منه بعض السوء ومقدماته؛ سواء قيل إن الهمَّ هو الخاطر أو العزم على الفعل؛ وهذا لا يليق بحال ﴿ٱلْمُخْلَصِينَ﴾. والقول بأن خاطر السوء لا إثم فيه؛ لا ينافي وصفه بالسوء.

۞ **تاسعًا:** أن هذا البلاء العظيم الذي وقع ليوسف؛ من حسن امرأة العزيز، وشدة رغبتها به، وتهيئتها للمكان وإغلاقها للأبواب؛ يقتضي في حال الإنسان الطبيعي أن يهمَّ بها ويعزم على الفعل؛ لشدة الفتنة وعِظم البلاء، وليس مجرد خاطر يخطر بالنفس دون عزم؛ لأن سياق الآيات وسرعة سردها لأحداث الموقف يراد منها بيان خطورة الموقف وشدة الفتنة، وأنه لولا برهان ربه لهمَّ بها؛ دلالة على أنها فتنة لم يتعرض لها أو لمثلها بشر من قبل، وبهذا كان يوسف آية في الصبر والثبات؛ لأنه لولا برهان ربه؛ لكان التصرف الطبيعي في مثل هذا الموقف العظيم هو الهمّ بها؛ غير أنه لم يهمَّ مع ذلك كله!

ومثال لو قيل لرجل: (لو رأيت حسن وجمال هذه المرأة لخطر في نفسك الوقوع عليها)، وقيل لآخر: (لهممت بها وعزمت على ذلك)؛ لكانت الفتنة في المثال الثاني أشد وأعظم؛ لكونها اقتضت العزم، لا مجرد الخاطر.

۞ **عاشرًا**: أنه إذا قيل هو مجرد خاطر لا عزم؛ كان سياق الآية في آخرها يخالف أولها؛ لأن قيام البرهان وصرف السوء عنه؛ دليلٌ على أنه لولاهما لوقع أمر عظيم، ولا شك أن العزم والهمَّ بها كما همَّت به هو الأمر العظيم، أما مجرد ورود خاطر على النفس لا يقتضي قيام كل هذه الموانع، ودفع الخاطر أسهل من دفع الهمَّ الذي هو العزم. فلو قال قائل: فماذا كان يحدث لو لم يرَ برهان ربه؟ وماذا سيضره إذا كان مجرد خاطر لا يقدح في مقام النبوة؟ لكان لقوله وجهًا؛ بخلاف ما إذا قيل الهمَّ الذي سيقع هو العزم؛ لعظيم الفتنة، غير أنه لم يقع؛ لكونه قد رأى آيات ربه من قبل، ولكونه من المصطفين الأخيار، ولولا ذلك لكانت الفتنة أعظم من أن يدفعها دافع أو يمنعها مانع.

۞ **الحادي عشر**: أن الأنبياء معصومون بعد النبوة ويوسف كان فيها نبيًا؛ لقوله تعالى قبل هذه القصة: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥٓ ءَاتَيۡنَٰهُ حُكۡمٗا وَعِلۡمٗاۚ ...﴾ وقد اختلف العلماء في معنى العصمة؛ غير أنه لا خلاف على أنهم معصومون من قوادح المروءة كالكذب والخيانة والغدر؛ كما في الحديث: (ما كان لنبي أن تكون له خائنة الأعين) وأشد من هذه كلها الهمُّ بالزنا ثم بامرأة الجار وامرأة صاحب الفضل على الإنسان، وهذا لا يقع من نبي كريم، جعله الله آية على الصبر في مثل هذا الابتلاء العظيم.

❁ **الثاني عشر:** أنه جاء بعد هذه القصة اعتراف امرأة العزيز بقولها: ﴿وَلَقَدْ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ فَٱسْتَعْصَمَ﴾؛ فدلَّ ذلك على أنه لم يكن بين المراودة وهمّها به من جهة، واستعصامه بالله بالاستعاذة به من جهة أخرى: مهلة يستطيع أن يهمَّ فيها بها؛ سواء قيل: إن الهمّ هو العزم، أو الخاطر؛ إذ كلاهما يحتاجان إلى مهلة بقدر تحقق العزم أو ورود الخاطر والتفكر في الأمر. وقد جاءت الجملة بحرف العطف (الفاء) (فاستعصم) للدلالة على أنه حدث الاستعصام مباشرة بلا تراخٍ بعد همَّها به؛ فدل ذلك على أنه لم يقع منه همٌّ أصلًا وإنما استعاذةٌ بالله واستعصام به، ومن استعاذ بالله أعاذه من وسوسة الشيطان وخطراته، ومن استعصم به عصمه.

❁ **الثالث عشر:** أن امرأة العزيز قالت: ﴿مَا جَزَآءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوٓءًا﴾ ولا شك أن الهمَّ بها هو من إرادة السوء بها؛ فتكون صادقة إذا قيل إن الهمَّ وقع منه عليه السلام، فإن كان عزمًا؛ فهو الإرادة الجازمة، وإن كان مجرد خاطر؛ فهو إرادة لم تتأكد، وعلى كلا الحالين: يصدق عليه أنه أراد بها سوءًا، أراده على سبيل العزم أم على سبيل الخاطر غير الجازم، وهذا يؤكد

أنه لم يقع منه همّ أصلًا ولم يرد بها سوءًا قط وإلا لكانت صادقة وهو من الكاذبين

﴿مَعَاذَ ٱللَّهِ﴾.

❁ **الرابع عشر:** أن السورة كلها جاءت في بيان عظيم صفات يوسف عليه السلام، وعظيم صبره وكماله في خلقه وخُلقه، فلو كان وقع منه همّ فعلًا؛ لكان في ذلك غض من مكانته؛ خاصة وأن المتبادر إلى الأذهان أنه همَّ بها كما همَّت به، ولا شك أن هذا مما تعيبه العرب وتقدح في فاعله؛ ولهذا كانوا يفخرون بغضّ البصر عن امرأة الجار والصاحب؛ كما قال عنترة:

وأَغُضُّ طرفي ما بدَتْ لي جارَتي *** حتى يُواري جارتي مأْواها

ويفتخرون في أشعارهم بعدم التهمة بالريبة ويمدحون بها النساء أيضًا؛ كما قال حسان رضي الله عنه:

حَصَانٌ رَزَانٌ مَا تُزَنُّ بِرِيبَةٍ *** وَتُصْبِحُ غَرْثَى مِنْ لُحُومِ الْغَوَافِلِ

ففي ذكر القرآن لهمّ يوسف بامرأة العزيز؛ منافاة لما جاءت السورة من أجله من جعله مثلًا في مكارم الأخلاق، ومحاسن الشيم، وليس لذكر همِّه بها أي معنى؛ سواء قيل هو العزم أو الخاطر؛ فليس فيه مدح أو منقبة، والله أكرم من أن يفضح نبيه يوسف فيما خطر بقلبه، وهو في مقام الثناء عليه! وليس هذا كعتب الله على رسوله ﷺ أو ذكر بعض ما وقع من بعض الرسل من مخالفة أمره جَلَّجَلَالُهُ؛ ففيها كلها حِكَم عظيمة، وليست هي من قوادح المروءة على كل حال، أما قوله: ﴿وَهَمَّ بِهَا﴾ فلا معنى له في مقام مدح يوسف لو كان وقع همٌّ فعلًا ،ولكان ستر الله أولى؛ وإنما المراد بذكره هنا؛ بيان أنها فتنة عظيمة تقتضي (الهمّ بها)، لو لم يكن يوسف قد رأى برهان ربه.

۞ **الخامس عشر:** أن الخاطر لا ينسب إلى العبد، وإنما يقال خطر له خاطر ومثاله الوسوسة؛ يقال: وسوس له الشيطان أو سولت له نفسه، وهذا الذي لابد للعبد في وقوعه، وإن كان له بعد ذلك القدرة على دفعه؛ أما الهمّ الوارد في الآية؛ فهو من فعل يوسف ﴿وَهَمَّ بِهَا﴾؛ فالهامُّ هو يوسف والمهموم بها امرأة العزيز، وهذا صريح بأن هذا فعل صدر عن يوسف لا مجرد خاطر وقع بلا إرادة منه؛ فذاك حديث نفس لا يوصف صاحبه بأنه فاعل له؛ بل هو كالمغلوب على أمره.

ومثل هذا الهمّ الإرادة والنية؛ فيقال (أراده) (نواه)؛ فهناك مريد ومراد وناوٍ ومنوي، وهذا كله بخلاف ما يخطر بالنفس دون انفعال به يكون به العبد فاعلًا على الحقيقة للفعل.

السادس عشر: أن نظم الكلام يرجّح أنه لم يقع همٌّ؛ لأنه لم يعطف بواو العطف ولا بحرف من حروف العطف بعد قوله: ﴿وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ﴾ مما يدل على أن الكلام مرتبط بعضه ببعض. ولو أنه وقع همٌّ؛ لقال: (ولولا أن رأى برهان ربه) لحصل كذا وكذا؛ لأن من يثبتون وقوع الهمّ سواء قالوا هو العزم أو الخاطر، يقدرون شيئًا مضمرًا بعد (لولا) بخلاف من لا يثبتون وقوع الهمِّ؛ فإنهم لا يقدرون مضمرا بل في الكلام تقديم وتأخير؛ وهذا يناسبه حذف أداة العطف قبل (لولا) بخلاف من يقدرونه مضمرًا.

مثاله: (زرتك لولا مرضي) فانتفى وقوع الزيارة لوجود المرض بخلاف (زرتك ولولا مرضي) ففيه إثبات الزيارة والعطف بـ (لولا) يفيد أن هناك مضمرًا تقديره (لأطلت الزيارة) أو (للبثت طويلًا).

۞**السابع عشر**: أن من يثبتون وقوع الهمِّ يقدرون مضمرًا بعد (لولا) وهي تفيد امتناع شيء؛ لوجود شيء آخر.

فما الذي سيقع من يوسف لولا وجود البرهان ما دام الهمّ قد وقع فعلًا قبل ذلك؟ فليس إلا الإقدام على الفعل والوقوع بالسوء والفحشاء التي صرفه الله عنها بالبرهان؛ وهذا قدح في يوسف لا مدح له؛ خاصة على قول كثير من المفسرين الذين يقولون بأن الله أراه كذا وكذا، وكأن نبي الله يوسف ﷺ لا يمنعه عن السوء والفحشاء إلا أن يريه الله آية يردعه بها، وهذا لو حصل لأي عبد لارتدع عن الفاحشة؛ فما هي منقبة يوسف ﷺ في ذلك!

۞**الثامن عشر**: أن القول بعدم وقوع الهمِّ فيه فائدتان:

الأولى: إثبات كمال يوسف ﷺ وأنه مع كل ما ظهر أمامه من أسباب الفتنة إلا أنه لم يهمّ بالسوء؛ بل كان في مقام العبودية لله والإخبات إليه، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

الثاني: بيان أن الفتنة عظيمة جدًا؛ إذ لولا أن يوسف رأى وعلم برهان ربه منذ أن نجّاه واصطفاه إلى تلك الحادثة، ولولا هذا الإيمان الذي جعله يستحضر براهين

ربه في هذه اللحظة؛ لكان وقع في الهمِّ والعزم؛ لأن الفتنة عظيمة غير أنه لم يقع فيه؛ لكمال علمه ببرهان ربه؛ وهذا هو المراد: إثبات كمال يوسف وإثبات عِظم البلاء والفتنة، وأما القول الثاني؛ فليس فيه إثبات لكمال يوسف، ولا إثبات لعظم البلاء والفتنة!

۞**التاسع عشر:** أن نفي وقوع الهمّ هو الذي ذكره أئمة العربية كأبي عبيد وثعلب وهو جار على قواعد العربية، والقول الثاني ما كان ليشتهر لولا أن القصص الإسرائيلي شهرته حيث كان السلف ربما ذكروا الإسرائيليات؛ لشهادتها للقرآن وتأكيدها لما فيه، وإن كان فيها تحريف وتبديل؛ ولهذا أذن النبي ﷺ بالتحديث عنهم غير أنه قال: (لا تصدقوهم ولا تكذبوهم) ومثل هذه القصص الإسرائيلية هي التي شهرت هذا القول حتى ذهب كثير من المفسرين إلى الاستدلال بها على نوع البرهان الذي ظهر ليوسف، ولو افترضنا جدلًا أن المفسرين قديمًا لم يسمعوا هذه القصص الإسرائيلية؛ لكان الظاهر على قواعد العربية عندهم نفي وقوع الهمّ بلا تكلّف أو تأويل.

۞ **العشرون:** أنه على فرض تساوي القولين من كل وجه؛ لكان القول بنفي الوقوع هو الأرجح من جهة أنه هو الأليق بمقام النبوة؛ خاصة في الرجل الذي ضربه الله مثلًا على

مكارم الأخلاق وهو يوسف عليه السلام؛ وهذا وحده كاف في الترجيح عند تساوي القولين؛ لما هو ثابت من عصمة الرسل وصرف الله جَلَّجَلَالُهُ السوء والفحشاء عنهم؛ وهذا هو الأصل في حال الرسل، فالقول الذي يوافقه هو الأولى إذا كان الأصل يرجّحه.

والله تعالى أعلم

۞الجواب على استشكالات الشيخ محمد الحبر

لله الحمد

الجواب على الاعتراض من وجوه

۞ **أولًا:** لا خلاف في أن الآية تحتمل الوجهين؛ ولهذا ذكرنا أنهما أشهر الأقوال، كما لا خلاف في أن لكل فريق دليله، وأنه لا ضير على من قال بأحدهما، وإنما البحث هو في أي القولين أرجح؛ لأنه لابد من الترجيح؛ فإمَّا أن نقول بأن يوسف همَّ فعلًا أو أنه لم يهمّ أصلًا، بالنظر إلى حقيقة ما جرى ليوسف في واقع الأمر لا بالنظر إلى كون الكلام يحتمل الوجهين.

۞ **ثانيًا:** الأصل في مادة (همم) تدول حول معنى العزم والعزيمة التي تقوم بالنفس فتدفعها إلى الإقدام على الفعل؛ ولهذا قالوا: (همَّ بالفتك به) وقالوا: (اهتمَّ به وله) وقالوا: (رجل ذو همّة).

وقال الشاعر:

هممت ولم أفعل وكدت وليتني ❋❋❋ تركت على عثمان تبكي حلائله

فقوله: (هممت ولم أفعل) دليل على أنه ليس بعد الهمّ إلا الفعل، ولسنا ننفي أن يأتي الهمّ بمعنى الخاطر في لغة العرب إذا نص على ذلك أئمة اللغة؛ وإنما الكلام هو في أن الأصل في قولهم (همّ بالشيء) أي: عزم عليه وهذا هو المعنى الذي يتبادر إلى الذهن عند الإطلاق، ولهذا أيضًا تأوّل كثيرٌ من العلماء معنى الآية لتبادر هذا الفهم إلى الأذهان، ولا ينبغي الخلاف في أن قول الرجل: (هممت بكذا) أي: عزمت عليه، وأنه لا يصرف عن هذا المعنى إلاّ بقرينة.

وهذا لا ينافي أن (الهمّ) يأتي بمعان أخرى.

۞ **ثالثًا:** أن للألفاظ في حال الإفراد معانٍ تختلف عنها في حال التركيب، فإذا كانت (العين) تأتي بمعنى العين الباصرة وعين الماء وعين الشيء والذهب ... إلخ.

فإنه إذا قيل: (مررت بعينٍ) كان المتبادر (عين ماء) ولا يقال بأن (عين) تحتمل معاني كثيرة في لغة العرب. وكذا (همّ) لها معان في حال الإفراد تتقيد في حال التركيب فإذا قيل: (همَّ به) كان المتبادر (عزم عليه) حتى تقوم قرينة.

۞ **رابعًا:** أن هذا المعنى هو الذي جاء به القرآن في ثلاثة مواضع: ﴿وَهَمُّواْ بِمَا لَمۡ يَنَالُواْ﴾ ﴿وَهَمُّواْ بِإِخۡرَاجِ ٱلرَّسُولِ﴾ ﴿هَمَّتۡ بِهِۦ﴾ فكلها بمعنى (العزم) والأولى تفسير القرآن بالقرآن.

ولا يقال بأنه ورد بمعنى (الخاطر) في قوله: ﴿وَهَمَّ بِهَا﴾؛ لأن هذا من باب (جعل الدعوى دليلًا) ولا يُقبل في المناظرة؛ لأن هذه الآية هي موطن الخلاف؛ فلا تكون هي الدعوى والدليل في آن واحد؛ وإنما الدليل هو كمثل الاستدلال بالآيات الثلاث؛ لأنها بمعنى (العزم) بلا خلاف.

۞ **خامسًا:** كما أنه جاء في السنة بمعنى (العزم) في أحاديث كثيرة، ولم يأتي بمعنى (الخاطر) قط، وأما الاستدلال بحديث ابن عباس في الصحيحين: (إن الله كتب الحسنات والسيئات ثم بيّن ذلك، فمن همّ بحسنة فلم يعملها؛ كتبها الله له عنده حسنة كاملة، فإن هو همّ بها فعملها؛ كتبها الله له عنده عشر حسنات إلى سبع مائة ضعف إلى أضعاف كثيرة، ومن همّ بسيئة فلم يعملها؛ كتبها الله له عنده حسنة كاملة، فإن هو همّ بها فعملها

كتبها الله له سيئة واحدة)، وحديث أبي هريرة فيهما: (قال الله عز وجل: إذا همّ عبدي بسيئة؛ فلا تكتبوها عليه، فإن عملها؛ فاكتبوها سيئة، وإذا همّ بحسنة فلم يعملها؛ فاكتبوها حسنة، فإن عملها؛ فاكتبوها عشرا)، ففيه نظر من وجوه:

أ) أن المخالف لا يسلَّم بهذا ولا يُستدل على الخصم إلا بما هو موطن اتفاق بين الطرفين؛ بل المخالف يستدل بهذا الحديث نفسه على أن (الهمّ) هنا بمعنى (العزم).

ب) أن أول الحديث فيه (إذا همّ بحسنة..) ولا خلاف بين العلماء في أن العبد إذا عزم على فعل الحسنة ولم يفعلها لقيام مانع أنه يؤجر عليها؛ لأن (الأعمال بالنيات) هناك (نية) وهناك (عمل). (فالهمّ) تحققت به (النية) وعليها ترتب الثواب و(النية) هي (العزم) على فعل الشيء بحيث لو لم يقم مانع ليحقق الفعل.

أما الخاطر الذي يَرِدُ على العبد بلا إرادة ولا نية ولا عزم؛ فلا خلاف بأنه لا ثواب عليه ولا عقاب فيه.

فكيف يكون (الهمّ) في أول الحديث بمعنى (العزيمة) وفي آخره بمعنى (الخاطر)؟!!.

ج) أن قوله: (فلم يفعلها) يدل على أن العزم قد تحقق ولم يبق إلا الفعل فإن كان المانع له هو الخوف من الله وتركها لله جَلَّجَلَالُهُ؛ كان عدم الفعل هنا طاعة يؤجر عليها العبد أما إن لم يفعلها عجزًا أو لقيام مانع لولاه لتحقق الفعل فإنه يأثم على نيته بلا خلاف.

د) أن الخواطر والوساوس التي ترد على النفس ليست في قدرة العبد بلا خلاف؛ فليست هي في دائرة التكليف؛ لأن (الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم) وإنما الثواب والعقاب مترتب على (النيات) و(الأعمال) أي: (العزيمة) و(الفعل)، أي: أعمال القلوب وأعمال الجوارح.

هـ) أن قوله (همَّ بسيئة) يدل على أن فاعل الهمّ هو (المكلّف) والمهموم به هي (السيئة) و(الهمُّ) هو الفعل الذي قام به المكلف عن علم وإرادة؛ ولهذا كان فاعلًا عالمًا مريدًا مختارًا وعليها يترتب الحساب. ولا يقال لمن خطر له خاطر أو وسوس له شيطانه أو سولت له نفسه؛ بأنه فاعل مريد مختار، إلا إذا همَّ بهذه الأمور بعد ورودها عليه وعزم على تنفيذها؛ حينئذ يصدق عليه بأنه (همَّ بها) وعليه يترتب الثواب والعقاب.

و) وأما قوله ﷺ كما في الصحيح عن أبي بكرة: (إذا التقى المسلمان بسيفيهما، فالقاتل والمقتول في النار، فقلت: يا رسول الله هذا القاتل، فما بال المقتول؟ قال: إنه كان حريصا

على قتل صاحبه)؛ فهو دليل آخر على أن (الهمّ) في قوله: (همَّ بسيئة) بمعنى العزم والحرص على تنفيذها.

فلكون المقتول قد همَّ بقتل صاحبه ثم قام بتنفيذ هذا الهمّ والحرص فقاتل ولم يمنعه من قتل القاتل خوف من الله، وإنما منعه كونه أصبح مقتولًا؛ لهذا كان جزاؤه النار ولو أنه ترك هذا الحرص وهذه العزيمة على قتل صاحبه لكتبت له حسنة.

۞ **سادسًا:** وأما الاستدلال بالشعر على أن (الهمّ) يأتي بمعنى (الخاطر) ففيه نظر:

أمَّا بيت جميل بن معمر العذري:

همَمت بهمٍّ من بثينة لو بدا ❊❊❊ شفيت غليلات الهوى من فؤاديا

فهو صريح بأنه عزم بفعلٍ أمس لو بدا من بثينة عزم مثله، لكان شفى غليل نفسه؛ لأنه لن يشفي غليل فؤاده أن يخطر في بال بثينة خاطر مثله؛ إذ هما عشيقان متحابان غير أنه همَّ بتقبيلها ولو همّت بما همّ به وطاعته وبذلت له هذه القُبلة لكان ذلك شفاءً لغليل فؤاده الظامئ ... غير أنها عفيفة تأبى عليه حتى القبلة فضلا عمّا هو أكثر منها!

وليس من العار عند العرب أن يطلب ابن العم العاشق من ابنة عمِّه قُبلة؛ غير أنهم يمدحونهن بإبائهنَّ وتعففهن. والمقصود: أن جميلًا قد عزم على فعلٍ لو بدا من بثينة استجابة وعزم مثله لشفى غليل فؤاده.

فالبيت فيه تقديم وتأخير وهو هكذا:

(هممت بهمٍّ لو بدا من بثينة) أي: همّ مثله، ولا شك أن (بُدُّوه) أي: ظهوره وصدوره، وهذا لا يكون إلا لفعل صدر بعد عزم، وأمّا الخاطر فإنه لا يبدو ولو خطر لها خاطر مثل خاطره لم يكن ليشفي غليل فؤاده، وهو لا يشك في حبِّها له وتعلقها به وإنما أراد منها قُبلة فامتنعت.

وأمّا بيت حسان: حَصَانٌ رَزَانٌ مَا تُزَنُّ بِرِيبَةٍ *** وَتُصْبِحُ غَرْثَى مِنْ لُحُومِ الْغَوَافِلِ

على فرض صحة رواية: (ما تهمّ بريبة) فلا شك أنه يحتمل الوجهين: إذا كانت (همَّ به) تأتي بمعنى (خطر له) لأنه -كما سبق بيانه- لم يقم دليل سالم من الاعتراض يسلّم به المخالف على أن (همَّ) التي تتعدى (بالباء) تأتي بمعنى (خطر) وإنما قد تأتي (هموم) بمعنى (خواطر) ونحو ذلك.

ثم إنه لا يُمنع من حمل اللفظ على ظاهر معناه؛ أنها لا تتهم على الرواية الصحيحة (تزنّ)، ولا (تهمّ) ولا تقرب مواطن الريبة على الرواية المذكورة ولم أقف عليها. ولا شك أن من لا يهمّ بالمعاصي لا يقترفها؛ فنفى عنها رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ما قذفها به المنافقون، وبرّأها من ذلك، وكذلك نفى عنها حتى الهمَّ؛ وهذا تأكيد منه على براءتها، فإن من لا يهمّ بالمعصية من باب أولى لا يقترفها. ثم إنه لم يقل (لا تُتهم أو تهمّ بالفاحشة) وإنما نفى عنها الهمَّ والتهمة بالريبة وهي الأفعال التي تجعل الإنسان في مواطن الشك والتهمة، فإذا كانت لا تهمّ بالأفعال التي قد تجعلها في دائرة التهمة؛ فمن باب أولى أنها لا تقترفها، ومن لا تقترفها من باب أولى أنها لا تقترف المعصية التي لا ريب فيها.

۞ **سابعًا:** أمَّا الاستدلال بالآية ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ ﴾ وأن الصلاة هنا ليست من جنس واحد ومن ثمَّ (فالهمّ) الوارد في ﴿هَمَّتْ بِهِۦ وَهَمَّ بِهَا﴾ أيضًا ليست من جنس واحد؛ ففيه نظر:

أ) أن الصلاة في الآية هي من جنس واحد على قول بعض المفسرين؛ وأنه ثناء ودعاء.

ب) أنه قام الدليل على أن صلاة الله على رسوله تغاير صلاة الملائكة؛ إذ هو الخالق سبحانه وهم مخلوقون، وليس كمثل الله شيء في أفعاله وصفاته، وهذا بخلاف (الهمّ)

الوارد في الآية؛ فلم يقم دليل على أن همَّها هي (عزمٌ) وهمّه هو (خاطرٌ) وإنما هو دعوى تحتاج إلى دليل.

ج) أن قولنا (من جنس واحد) أي: في هذا الموطن، ولا يلزم من ذلك أننا نقوله في كل موطن حتى تُورد علينا الآية. وإنما حيث لم يقم الدليل على التفريق بين اللفظين؛ قلنا بأنهما بمعنى واحد حتى يقوم الدليل.

ثامنًا: أن (الأصل في الكلام عدم الإضمار) قاعدة مقررة عند علماء العربية والفقه والأصول والتفسير.

وليس المقصود بها نفي وجود الحذف والإضمار بل هو كثير لا يكاد يحصى.

وإنما المقصود: أن الكلام إذا لم يحتج إلى التقدير فإنه لا يقدر فيه مضمرًا وإنما يكتفي باللفظ الظاهر ما دام المعنى تامًا به؛ لأن هذا هو الأصل في الكلام أنه لا يحتاج إلى تقدير مضمر، فإذا لم يظهر معناه إلا بتقدير مضمر: وجب تقديره بحسب ما يظهر به المعنى.

وهذا كقولهم: (الأصل في الكلام الحقيقة) فإنهم لا ينفون بذلك وجود المجاز. وإنما لأن هذا هو الأصل في تواضع العرب في لغتهم؛ فإنهم لا يَدَعون الحقيقة إلى المجاز إلاّ لنكتة بلاغية وإلا فالأصل أن كلامهم محمول على حقائقه الوضعية أو العرفية.

وكقولهم: (الأصل حمل الكلام على إطلاقه) أي: حتى يقوم دليل التقييد وليس المراد نفي وجود التقييد والتخصيص. والمقصود: أنه إذا أمكن فهم الكلام على ظاهره دون حاجة إلى تقدير مضمر فهو الأولى؛ لأنه هو الأصل وفي الآية يمكن فهم المعنى دون تقدير مضمر؛ وهو أسلوب عربي بلا خلاف فالأولى المصير إليه فيقال: (وهمّت به ولولا برهان ربه همّ بها).

۞ **تاسعًا:** أننا لا ننفي ورود الخاطر أو وسوسة الشيطان، وأن دفعه بعد وروده من الجهاد في سبيل الله ومن صفات المتقين؛ وإنما نحن ننفي وقوع الهمّ في هذه الآية موطن النزاع لقيام الأدلة على عدم وقوعه. ولو قام الدليل لقلنا به.

۞ **عاشرًا:** القول بأنه (لو وقع منه سوء أو بعض سوء لاستوجب توبة يوسف... إلخ) هو حجة لمن ينفي وقوع الهمَّ لا حجة لمن يثبت وقوعه؟!.

وإنما يصلح هذا الاستدلال على من يقولون بأنه وقع من يوسف همٌّ وعزم على فعل المعصية وأنه جلس منها مجلس الرجل من امرأته... إلخ.

وأمّا القول: (بأن الله قد دفع عنه الخاطر بالبرهان... إلخ) فهل كان دفع الخاطر بعد وقوعه؟ أم عصمه الله منه قبل وقوعه؟

فإذا كان الجواب بأنه دفعه بعد وقوعه. فهل هذا الخاطر الذي وقع يصدق عليه بأنه خاطر سوء أم خاطر خير؟

فإذا كان الجواب: أنه خاطر سوء. فقد أثبتت هذه الآية بأن الله قد صرف عنه السوء!

وهذا كله على افتراض أن الهم هو الخاطر وهذا ما لم يقم عليه دليل سالم من الاعتراض.

❁ **الحادي عشر:** القول بأن: (شدة الفتنة التي تعرض لها يوسف توقع الإنسان بطبعه البشري في شيء من الهم) فيه نظر؛ بل هي توقعه بالفحشاء؛ لشدة الفتنة والإنسان في الحال الطبيعي لا يقدر على دفع مثل هذه الفتنة؛ ولهذا جاء في الحديث أن من يستطيع الصبر على مثل هذا الموقف أنه من السبعة الذين يظلهم الله في ظله يوم القيامة. ولولا أن يوسف عصمه الله بإيمانه وكمال خلقه لهمَّ بها.

۞ **الثاني عشر:** أن الأصل في العطف (بالفاء) للترتيب والتعقيب بلا تراخ ولا مهلة. فإذا قيل: (جاء محمد فخالد) دلّ ذلك على أنه بعده مباشرة إلاّ إذا قام دليل آخر من غير اللفظ على أن بينهما مهلة.

فالاستدلال بآية ﴿ فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ ٱلشَّيْطَٰنُ ﴾ على أن الفاء هنا ليست للتعقيب المباشر؛ إنما هو لقيام دليل آخر -إن كان- وإلا فليس هناك ما يمنع من أن يأمرهما الله ثم يظهر لهما الشيطان مباشرة فيغريهما بالأكل من الشجرة، ثم بعد وسوسته لهما؛ قاما بالأكل منها. ولا شك أن أكلهما منها إنما كان بإرادة منهما ونية دلّ عليها ترتب الفعل بعد تلك الإرادة والنية.

ولو قال تعالى: (فوسوس لهما فاستعاذا) لدل ذلك على أنهما استعاذا بعد الوسوسة مباشرة، وهذا كما لو فاجأ عدوٌ عدوه بسيفه فصرخ أو توسل إليه بمجرد مفاجأته له بلا مهلة. ثم إننا لا ننفي وجود خاطر وإنما ننفي ما سمّاه الله ووصفه بقوله: ﴿وَهَمَّ بِهَا﴾ مما يقتضي إرادة وفعلَ الهمِّ الذي صار به يوسف (هامًّا) وهي (مهمومًا بها) وهذا يحتاج إلى وقت يفكر فيه بطلبها ثم يعزم على تنفيذه وهي تقول ﴿فَٱسْتَعْصَمَ﴾ أي: بلا روية ولا تردد.

ونحن لا ننفي أن الفاء قد ترد بمعنى الواو؛ غير أن البحث هو في ورودها في هذا الموضع وأنها على الأصل.

۞ **الثالث عشر:** الإرادة محلّها القلب، وهي: العزم على فعل الشيء، وإن لم تشهد له الجوارح، وصاحب الهمِّ بالشيء هو مريد له؛ سواء كانت إرادة جازمة، أو يريده غير أنه غير جازم. أمَّا إذا انصرف عن الشيء؛ فإنه حينئذ لا يصدق عليه بأنه مريد له أو مهتم به.

فقول امرأة العزيز: ﴿مَا جَزَآءُ مَنۡ أَرَادَ بِأَهۡلِكَ سُوٓءًا﴾ -إن كان يوسف قد همَّ بها فعلًا: فهو اتهام صادق؛ لأن من همّ بامرأة فقد أراد بها سوءًا سواء همَّ بها همًّا جازمًا أو همًّا عارضًا- أما الخاطر الذي يرِد على الإنسان بلا إرادة ولا اختيار؛ فإنه لا يقال عن صاحبه (همَّ بالشيء)؛ لأنه حينئذ يكون فاعلًا للفعل حقيقة لا مجازًا، وليس كذلك صاحب الخاطر.

۞ **الرابع عشر:** القول عن همّ يوسف بأنه (همٌّ منصرف أشبه الخاطر العارض) تناقض. فإمَّا أنه همَّ بامرأة العزيز أو لم يهمَّ. أمَّا القول بأنّه (همٌّ منصرف) أي: مصروف، فهل

صُرف بعد قيامه بيوسف حتى صار هامًّا بامرأة العزيز؟ أم صُرف قبل قيامه بيوسف، فلا يصدق عليه بأنه (همَّ بامرأة العزيز)؟!

فليست العبرة بطول مدَّة الهمِّ وإنما هل قام همٌّ صار يوسف به هامًّا أم لا؟

۞ **الخامس عشر:** المقصود من ترابط النظم هو ما بينّاه من اتصال الكلام وعدم عطف بعضه على بعض؛ فلم يقل: (ولولا) ولو جيء بها هنا: لكان المعنى قد تمَّ عند قوله ﴿وَهَمَّ بِهَا﴾ وتكون حينئذ صريحة ثم تكون جملة (ولولا أن) دالة على أنه لولا البرهان لكان الأمر قد تجاوز إلى الوقوع بالفعل نفسه.

غير أنه لمَّا لم يأتِ بواو عطف صار الكلام متصلًا ﴿وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَـٰنَ رَبِّهِۦ﴾ وليس عند قوله: ﴿وَهَمَّ بِهَا﴾ وقفٌ في القراءة حتى يقال بأن ﴿لَوْلَآ﴾ جملة مستأنفة؛ بل على قول أئمة اللغة الكوفيين؛ فإن في الكلام تقديم وتأخير أي: (لولا أن رأى برهان ربه همَّ بها).

ووافقهم بعض أئمة اللغة البصريين. وعلى قول البصريين: جواب ﴿لَوۡلَآ﴾ محذوف دلَّ عليه ما قبلها أي: (وهمّ بها لولا أن رأى برهان ربه همَّ بها) وعلى كلا القولين؛ فالكلام متصل بعضه ببعض ودالٌّ على نفي وقوع الهمّ.

وأمَّا الاستدلال بآية قصة أم موسى: ﴿إِن كَادَتۡ لَتُبۡدِي بِهِۦ لَوۡلَآ أَن رَّبَطۡنَا عَلَىٰ قَلۡبِهَا﴾ فصحيح. فهي شاهد على ما نحن بصدده غير أن المعنى يتضح أكثر لو قلنا: (أبدت به لولا أن ربطنا على قلبها) فهل الآية تنفي وقوع الفعل من أمِّ موسى أم تثبته؟! ولا شك أنها تنفي وقوع الفعل؛ لأن الله ربط على قلبها؛ سواء قلنا بأن في الكلام تقديم وتأخر على قول الكوفيين، أم قلنا جواب ﴿لَوۡلَآ﴾ محذوف دلّ عليه ما قبلها وهو قوله: ﴿إِن كَادَتۡ لَتُبۡدِي بِهِۦ﴾ كما هو قول البصريين. وإنما اتضح المثال؛ لأن ﴿كَادَتۡ﴾ من أفعال المقاربة تدل على عدم الوقوع بنفسها، مثل: (أوشك). فلما قلنا لو كانت الآية (أبدت به لولا..) لطابقت ﴿وَهَمَّ بِهَا لَوۡلَآ ....﴾ فتأمل. وأمَّا الأمثلة التي ضربناها مثلًا؛ فإنما هي لتوضيح الصورة وتقريبها إلى الأذهان لا للاحتجاج والاستشهاد بها.

السادس عشر: أن القدح في يوسف هو ما جاء بالإسرائيليات من أنه همّ بها...إلخ؛ بينما برَّأه القرآن مما نسبه إليه اليهود، وهذا كقولهم عن شعيب وبناته، وعن لوط، وعن داود، ونحو ذلك مما كانوا ينسبونه لأنبيائهم من اقتراف الفحشاء.

والسؤال: أين كمال يوسف إذا كان قد همَّ بامرأة العزيز الذي أواه وأكرمه كما همت هي به، فلم يرتدع إلا بعد أن أراه الله البرهان الحسي الذي لو رآه أي إنسان في هذا الموقف لارتدع وتاب إلى الله؟

ألم يكن مع يوسف من الإيمان بالله وخشيته ما يردعه عن الوقوع بالفاحشة إلا أن تظهر له البراهين؟! وإذا كان العرب يمدحون المرأة بأنها (لا تهم بريبة) أفلا يكون قدحًا اتهام نبيّ من أنبياء الله بأنه همّ وكاد أن يقع بالزنا لم يمنعه إلا البرهان؟

أيمنع الحياء المرأة من الريبة؛ ولا يمنع إيمان الأنبياء من الوقوع بالزنا وبامرأة الجار وصاحب النعمة؟!!

وأمّا تضرع يوسف إلى ربه؛ فهو من كمال عبوديته. فالعبد مهما بلغ من درجات الكمال يظل خائفًا متوكلًا على ربه متوسلًا إليه أن لا يدعه طرفة عين، وأن لا يكله إلى نفسه فيهلك.

۞ **السابع عشر:** وليس المقصود بالبرهان الذي منع من وقوع يوسف في الهمّ هو ما ذهب إليه المفسرون أخذًا منهم بالروايات الإسرائيلية؛ وإنما البرهان هو ما قد علمه ورآه يوسف منذ أن أراه الله آياته حين نجّاه من الجبِّ، ثم مكَّن له في بيت عزيز مصر، وآتاه الحكمة والنبوة؛ كل هذا كان برهانًا منع يوسف من الهمِّ بامرأة العزيز. أي: لولا ما آتاه الله من العلم والحكمة منذ صغره لهمَّ بها.

۞ **الثامن عشر:** كلام شيخ الإسلام إنما هو فيمن تأولوا الآيات التي جاء فيها أن آدم عصى ربه، وأن موسى قتل الرجل ونحو ذلك مما وقع من الرسل؛ فحاولوا صرف الآيات عن وجوهها بدعوى ثبوت عصمة الأنبياء. ولو قام دليل صريح على أن يوسف وقع منه ذنب لقلنا به، ولم يمنعنا قولنا بعصمة الأنبياء من إثبات ما أثبته القرآن والسنة. وإنما البحث هو في: ما هو الدليل الصريح على أن يوسف قد همَّ؛ فإذا ثبت قلنا به.

۞ **التاسع عشر:** أنه يكفي في إثبات لغات العرب وقواعدها نصُّ الأئمة الذين يحتج بقولهم. وليس القرآن كتابَ نحوٍ تطلب فيه شواهد لغة العرب كلها. بل وليس الشعر وحده هو المرجع؛ فأكثر لغة العرب إنما أخذها العلماء من أفواه الأعراب الفصحاء. وقواميس اللغة تقوم على ذلك؛ حيث أودع فيها أئمة اللغة معاني ألفاظ العرب مما سمعوه منهم مباشرة، وإن لم توجد له شواهد شعرية؛ هذا من حيث العموم.

أما من حيث الخصوص؛ ففي هذه المسألة شاهد قرآني هو قوله تعالى: ﴿وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَـٰنَ رَبِّهِۦ﴾ وبه استدل أئمة اللغة الكوفيون، وبعض أئمة البصريين مع أن القاعدة عندهم تقررت بناء على ما ثبت عندهم من أساليب العرب واستخداماتهم في لغتهم وهذه الآية شاهد لهم. وشواهد العربية ليست كلها قطعية؛ بل هي ظنية في أكثرها؛ ومع ذلك يحتج بها أئمة اللغة. والناس تبعٌ لهم في هذا الباب.

ثم على فرض أن جواب ﴿لَوْلَآ﴾ لا يأتي متقدمًا فإن البصريين الذين يقولون بأنه بعد ﴿لَوْلَآ﴾ محذوف دلّ عليه أول الكلام يوافقون بأنه بعد (لولا أن رأى برهان ربه همَّ بها) غير أنه لم يهمّ؛ سواء كان الجواب متقدمًا أو محذوفًا؛ فالهمُ لم يقع على كلا القولين.

۞ **العشرون:** أن القول بوقوع (الهمِّ) يعارض **قاعدة: الأصل براءة الذمة.**

وهذه قاعدة مقررة دلَّ عليها الكتاب والسنة؛ فالإنسان والمكلف بريء الذمة حتى يقوم الدليل على خلاف ذلك، فمن نفى وقوع (الهمِّ) من يوسف فمعه الأصل (براءة الذمة) ومن يدعي وقوع (الهمِّ) يدعي خلاف الأصل؛ فعليه أن يقيم الدليل الصريح على صحة دعواه.

۞ **الحادي والعشرون:** كما أن من ينفي وقوع (الهمِّ) معه قاعدة الأصل (عصمة الأنبياء) فعلى من يثبت وقوعه إقامة الدليل الصريح؛ وإلاّ فالمتمسك بالأصل لا يحتاج إلى دليل على قوله؛ لأن الأصل معه. وإنما الدليل على من خالف الأصل!

۞ **الثاني والعشرون:** أنه لو قال أحد الخصمين: (أنا قذفت خصمي) وقال الآخر: (قذفني وقذفته لولا أني تذكرت الإثم والعقوبة) لكان قوله هذا نفيا، ولا خلاف في أنه لا يؤاخذ بمثل هذا الاعتراف، ولا أقلَّ من إعادة السؤال عليه مرة ثانية لِيُسمع منه جواب صريح وإقرار يؤاخذ به، وأما اعترافه الأول؛ فلا يكون بحال من الأحوال إقرارًا، ولا يمكن مؤاخذته به.

۞ **الثالث والعشرون:** أن شهادة الخصم لخصمه من أقوى الحجج للفصل بين الخصوم وقد شهدت امرأة العزيز بأنها راودته و﴿هَمَّتْ بِهِۦ﴾ ﴿فَٱسْتَعْصَمَ﴾ ﴿وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَـٰنَ رَبِّهِۦ﴾.

۞ **الرابع والعشرون:** أنه ليس هناك دليل على اتهام يوسف سوى ﴿وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ﴾ وهو لفظ على أعدل الأقوال: من المتشابه الذي لا إثبات فيه ولا نفي، وأنه محتمل للوجهين؛ فلا يصلح الاحتجاج به على اتهام يوسف؛ لأن (المتهم بريء حتى تثبت إدانته) و(الاتهام يُدفع بالشبهة) والأصل: (براءة الذمة) و(عصمة الأنبياء). ولأن الخصم شهد ببراءته.

۞ **الخامس والعشرون:** أنه لا يبعد أن القرآن إنما أراد تبرئته مما نسبه له اليهود من أنه همّ بالمرأة وجلس بين رجليها... إلخ. كما هي حالهم مع أنبيائهم؛ فجاء القرآن لبيان براءته عليه السلام.

وقد آذى اليهود موسى فبرَّأه الله وكان عند الله وجيهًا، ولا شك أن قولهم أن يوسف همَّ بامرأة العزيز...إلخ؛ هو إيذاء له، وقد برَّأه الله منه وكان عند الله وجيهًا.

۞ **السادس والعشرون:** أن البينة على من ادّعى وقوع الهمّ والبينة هي كلّ ما أبان عن الحق من إقرار أو شهادة أو نحوها. وليس هناك بينةٌ على وقوع الهمِّ أو الخاطر السيء.

۞ **السابع والعشرون:** أن الدليل إذا تطرق له الاحتمال بطل به الاستدلال؛ فأين الدليل الذي لم يتطرق له الاحتمال؟!

۞ **الثامن والعشرون:** أن المخالف لا يدعي أن قوله: ﴿وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ﴾ نصٌّ قطعي؛ بل ولا ظاهر الدلالة على وقوع الهمّ وإلاّ كان مكابرًا؛ بل هو نص محتمل للوجهين. هذا إن لم يكن هو دليل البراءة ودليل نفي وقوع الهمِّ.

۞ **التاسع والعشرون:** أن الدليل إذا احتمل أن يكون في صالح المتهم وصلح أن يكون ضده؛ فإنه يجعل في صالحه ويترجح جانب براءته بالدليل المحتمل وهذا هو الأصل.

۞ **الثلاثون:** وأخيرًا فليس العبرة باختلاف العلماء في إثبات الهمِّ ونفيه ولا يكون الاختلاف دليلًا يترجّح به جانب الاتهام؛ وإنما الحجة بالدليل والبينة. فمن أقامها فالقول قوله ولا يُطالب النافي بالدليل؛ لأن الأصل معه؛ وإنما الدليل على من ادعى وقوع الهمِّ، فإذا عجز؛ كان ذلك دليلًا على براءة المتهم. فكيف إذا استطاع المتهم أو النافي للتهمة أن

يقيم الأدلة على البراءة! فإنه حينئذ لا سبيل إلاّ بالحكم بها، والاعتراف ببراءة المتهم، ولو كان من أفسق الناس؛ فكيف إذا كان نبيًّا من أنبياء الله؟!

ولا يقال بأن التهمة ليست خطيرة أو لا تقدح بالنبوة، وأنها بمعنى الخاطر؛ لأن البحث هو في إثبات أو نفي وقوعها، والتأويل فرع الإثبات، فمن يقول بأنها مجرد خاطر؛ عليه إثبات وقوع هذا الخاطر بدليل صريح، فإن أثبت وقوع هذا الهمِّ والخاطر؛ فسينازعه من يقولون بأنه همَّ بها على الحقيقة أو أنه جلس بين أرجلها...إلخ. أي: أنه يعارضه طائفتان، وقولهما أشهر الأقوال. الأولى: من تنفي وقوع الهمِّ أصلًا، والثانية: من تدّعي وقوعه وتحمل اللفظ على ظاهره؛ وهذا بخلاف النافي؛ فإنه لا يعارضه إلا فريق واحد: هم المثبتون.

فالنافي يطالب من يثبتون وقوع هذا الهمِّ بإقامة الدليل على وقوعه، ثم ليختلفوا بعد ذلك في تأويل معنى الهمّ.

والله تعالى أعلم.

